

عندما تكون العدالة في اتجاه واحد

قضية مجدي نعمة المعتقل في فرنسا

إعداد عائلة مجدي نعمة

نيسان 2021

من نحن؟

نحن عائلة سورية شأنها شأن السواد الأعظم من الشعب السوري، عائلة بسيطة ومتواضعة الإمكانيات سعت فيها الأم وهي المدرسة والأب وهو العامل في القطاع الصحي أن تبني عائلة مثقفة ومتقدمة في التعليم، وأن يساهم أبناء هذه العائلة في بناء حياتهم العملية بما يساهم في بناء مجتمع أفضل.

تتكون عائلة مجدي نعمة من ثلاثة أبناء ذكور، طبيب عام وطبيب أسنان ومهندس ميكاترونيك، وابنتين الأولى مدرسة والثانية مهندسة كمبيوتر.

العائلة ومنذ انطلاقة الثورة كان لها موقف مطابق لموقف عموم السوريين في طموحهم للحرية والكرامة والعدالة، خصوصا أن الدكتور محمد نعمة وهو أكبر أشقاء مجدي كان قد اعتقل لمدة خمسة سنوات من قبل نظام الأسد في سجن صيدنايا، ومجدي أيضا اعتقل من قبل السلطات الأمنية السورية وسجن في ذلك الوقت في سجن فرع فلسطين التابع لمخابرات نظام الأسد.

تدعم عائلة مجدي مطلب العدالة للسوريين ومحاسبة كل المرتكبين للانتهاكات والجرائم بحق المدنيين السوريين، ولا تعترض العائلة على مبدأ المحاسبة وإن كان يطال من قاتلوا في صفوف الثورة، لكن العائلة تطمح إلى عدالة حقيقية تستند إلى المبادئ الأساسية للعدالة وفي مقدمتها المبدأ القائل " المتهم بريء حتى تثبت إدانته" كما ترفض عائلة مجدي توظيف المحاكمات في إطار صراعات سياسية وأيدولوجية.

لماذا هذا الملف؟

عملت عائلة مجدي على إعداد هذا الملف ليكون بمثابة هوية لقضية مجدي نعمة المعتقل في فرنسا للاشتباه بارتكابه جرائم حرب، وليكون وسيلة تواصلها مع المؤسسات الدولية لتوضيح عدد من الانتهاكات التي وقعت بحق مجدي خلال اعتقاله.

جدير بالذكر أن عائلة مجدي وباستثناء توكيلها لمحام للدفاع عن مجدي أمام القضاء الفرنسي، لم تتخذ أي خطوة إعلامية أو سياسية ولم تقم بأي تواصل مع أي جهة بخصوص الدعوى إلا بعد عام وشهرين من اعتقال مجدي، وكان ذلك انطلاقا من اعتقاد العائلة بأن محاكمة مجدي

لن تتضمن التناقضات التي وقع فيها قضاء التحقيق الفرنسي واعتقادا أن حقوق مجدي ستكون محفوظة خلال عملية اعتقاله ومحاكمته والتحقيق معه، إلا أن العائلة وبعد أن ثبت عندها وقوع الاعتداء على مجدي من قبل عناصر الشرطة بالإضافة إلى مجموعة من القرائن التي تؤكد انحياز قاضية التحقيق وعدم موضوعية الشهود والأدلة، قررت العائلة أن تتحرك على الصعيد الإعلامي والسياسي والتواصل مع كل الجهات الحقوقية حول العالم، وإشراك الرأي العام المحلي والدولي بتفاصيل القضية.

تطمح عائلة مجدي من خلال هذا الملف إطلاع المؤسسات الحقوقية والرأي العام على مجموعة من التفاصيل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، لعل ذلك يدفع كل الحريصين على حقوق الإنسان التدخل من أجل إجراءات أكثر موضوعية وصيانة حقوق مجدي باعتباره متهم والمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

من هو مجدي نعمة؟

ولد مجدي في عام ١٩٨٨ وهو أصغر الأولاد الذكور، تميز مجدي عن أخوته في طبعه المحب للفكاهة، وكان كإخوته شغوفاً بالعلم منذ الصغر، وخلت البيئة التي نشأ فيها مجدي من أي عامل قد يولد عنده الاكتئاب والانزواء أو الشعور بالنقمة على المجتمع.

أتقن مجدي الكثير من الألعاب الالكترونية في بداية شبابه، وكان يهوى تلك الألعاب لدرجة جعلت منه محترفا لتلك الألعاب وخاض العديد من التحديات والمسابقات التي كانت تجري في المحلات المخصصة لتلك الألعاب على مستوى محافظة ادلب في تلك المرحلة وكثيرا ما كان يفوز في تلك المسابقات.

درس مجدي في ثانوية المتفوقين في إدلب، وحصل على شهادة الثانوية العامة ونجح فيها وكان من الممكن له وبموجب الدرجات التي حصل عليها أن يدخل كلية الهندسة في سوريا، لكن طموحه كان دراسة الطب ولذلك آثر دخول المعهد الطبي بهدف التفوق في المعهد بما يؤهله لدراسة الطب في مرحلة لاحقة.

وبسبب الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها العائلة، قرر مجدي أن يعمل إلى جانب دراسته بما يمكنه من المساهمة في توفير جزء من الدخل الذي تحتاجه العائلة، وهو السبب الذي حرم

مجدي من حلمه في التفوق خلال دراسته في المعهد الصحي، كل ذلك أدى إلى استنفاذ مجدي للسنوات التي يسمح فيها للشاب السوري الامتناع عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية استنادا إلى مبرر الدراسة.

التحق مجدي بالخدمة العسكرية الإلزامية ، وبموجب نظام الفرز والتوزيع الذي يتبعه النظام السوري، كانت الخدمة الإلزامية لمجدي في منطقة الريحان التابعة للغوطة الشرقية في دمشق، وبالنظر إلى أن منطقة الغوطة الشرقية كانت من المناطق التي اشتعلت فيها المظاهرات ضد نظام الأسد منذ بداية الاحتجاجات التي انطلقت في درعا في أذار ٢٠١١، وباعتبار أن القطعة العسكرية التي كانت خدمة مجدي الإلزامية فيها تقع في الغوطة الشرقية، ولأن نظام الأسد قرر الزج بالجيش العربي السوري في عمليات قمع الاحتجاج، قرر مجدي الانشقاق عن جيش النظام.

من المعلوم أن الانشقاق عن جيش النظام كان مخاطرة كبيرة في تلك المرحلة، وكان كل من انشق عن نظام الأسد عند انشقاقه يلجأ إلى أقرب منطقة تشهد احتجاجات حتى يأمن على نفسه ريثما يتمكن من الوصول إلى مسقط رأسه ومكان إقامة عائلته أو إلى الحدود السورية التركية التي كانت بمثابة نقطة تجمع للمنشقين من الجيش السوري.

بناء على ذلك توجه مجدي عند انشقاقه إلى منطقة دوما في الغوطة الشرقية التي كان جيش الإسلام " لواء الإسلام في ذلك الوقت" أبرز الفصائل المناوئة لنظام الأسد في تلك المنطقة.

ما هو دور مجدي في جيش الإسلام؟

كان مجدي قد التقى زاهران علوش في سجن فرع فلسطين التابع لمخابرات نظام الأسد في عام ٢٠١٠ وكان حينها مجدي يبلغ من العمر ٢١ عاماً، واستمر اعتقال مجدي في ذلك السجن الأمني قرابة الأربعين يوماً.

عندما اتخذ مجدي القرار بالانشقاق عن جيش النظام السوري الذي تورط في قمع المتظاهرين السلميين، وبفعل وجود مجدي خلال خدمته الإلزامية في منطقة الريحان في الغوطة الشرقية حيث القطع العسكرية التابعة لنظام الأسد التي كان مجدي يؤدي خدمته الإلزامية فيها، وبفعل معرفته السابقة بزهران علوش في سجن فرع فلسطين التابع لمخابرات النظام السوري، قرر مجدي ألا يكتفي بالانشقاق والعودة إلى ادلب حيث مسقط رأسه، بل قرر القيام بواجبه تجاه

الشعب السوري الذي كانت انتفاضته ضد الاستبداد مستمرة بالتصاعد رغم القمع الأمني والعسكري، و انضم مجدي إلى لواء الإسلام بعد أن تواصل مع زهران علوش.

ثقافة مجدي واتقانه اللغة الإنجليزية ومهارته في اللغة العربية الفصيحة، كانت السبب الرئيس في أن يتولى مجدي مهام إعلامية في المكتب الإعلامي للواء الإسلام، لعب مجدي دوراً إعلاميا في جيش الإسلام وتولى منصب المتحدث أو الناطق باسم جيش الإسلام.

قررت قيادة جيش الإسلام في بداية ٢٠١٣ أن يتخذ مجدي من المنطقة المحاذية للحدود السورية التركية مقراً لعمل المكتب الإعلامي في جيش الإسلام، ولدواعٍ أمنية وتقنية اتخذ مجدي من تركيا مقراً لعمله كمتحدث إعلامي، وغادر الغوطة في منتصف أيار ٢٠١٣، ويمكن التحقق من ذلك من خلال مقطع مرئي متوفر على منصة يوتيوب يثبت خروج مجدي من الغوطة الشرقية المحاصرة في ذلك الوقت وعبوره إلى منطقة القلمون في ريف دمشق والتي كانت بمثابة نقطة الانطلاق إلى شمال سوريا، وهو ما يؤكد وجو مجدي خارج الغوطة الشرقية حين وقعت حادثة اختطاف الناشطين الأربعة رزان زيتونة ورفاقها.

لم يكن دور مجدي في جيش الإسلام محصوراً في المجال الإعلامي فقط، بل عمل عند وصوله إلى الأراضي التركية على التنسيق بين جيش الإسلام وجهات حقوقية مثل نداء جينيف وكان المسؤول عن تنسيق مشاركة بعض القياديين في جيش الإسلام في عدد من ورشات العمل التدريبية على القانون الدولي الإنساني التي كانت ضمن برنامج مقاتل لا قاتل والذي كان أسامة أبو زيد المنسق لهذا المشروع.

في عام ٢٠١٤ قرر جيش الإسلام تعيين متحدث باسم هيئة الأركان التابعة له، وعين النقيب عبد الرحمن متحدثا باسم هيئة أركان جيش الإسلام والذي قتل خلال العملية العسكرية التي شنها جيش الإسلام على مواقع النظام في العاصمة دمشق[1]، ليعين جيش الإسلام متحدثا جديداً باسم هيئة الأركان وهو حمزة بيرقدار.[2]

---

[1] https://www.youtube.com/watch?v=O3RFT8dM-B4

[2] https://www.youtube.com/watch?v=W2aqbtTSB5w

كل ذلك أدى إلى انخفاض المسؤوليات الإعلامية التي كان يتولاها مجدي، وبالتأكيد كانت وكالات الأنباء العالمية ،والمحطات التلفزيونية تُفضل التواصل مع المتحدثين المتواجدين داخل الغوطة الشرقية للحصول على الأخبار وهو ما أدى إلى انحسار مسؤوليات مجدي بشكل كبير، ما دفعه إلى الالتفات إلى حياته الشخصية أكثر، ليلتحق بكلية العلوم السياسية في جامعة آيدن إسطنبول في تشرين الأول ٢٠١٥ ، وبعد مقتل قائد جيش الإسلام زهران علوش في الغوطة الشرقية قدم مجدي استقالته بشكل رسمي من جيش الإسلام عبر بيان نشره على حسابه على منصة تويتر.[3]

وجدير بالذكر هنا أن مجدي وخلال وجوده في تركيا لم يمثل جيش الإسلام في أي من المحافل الدولية أو تلك الخاصة بالمعارضة السورية على الأراضي التركية مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، أو مؤتمر الرياض الذي تشكلت منه الهيئة العليا للمفاوضات أو مفاوضات أنقرة حول حصار حلب مع الجانب الروسي أو مفاوضات آستانا، وكل ذلك يؤكد طبيعة الدور الذي كان يلعبه مجدي وان ذلك الدور كان منذ انضمام مجدي لجيش الإسلام وحتى استقالته هو دور إعلامي بحت.

مجدي بعد استقالته من جيش الإسلام:

كرَّس مجدي وقته بعد استقالته من جيش الإسلام في الدراسة والعمل البحثي وحاول مع مجموعة من أصدقائه تأسيس مركز بحثي سوري، وأسس مركز طوران للدراسات الذي كان يعبر عن محاولة من مجدي للاستمرار بتقديم ما ينفع الوضع السوري على صعيد جديد وهو العمل البحثي، وأصدر مركز طوران عددا من الدراسات والأوراق والخرائط، إلا أن مجدي لم يتمكن من توفير الدعم المالي المطلوب لاستمرار المركز.[4]

---

[3] https://www.enabbaladi.net/archives/153607

[4] https://www.facebook.com/ToranCenter/

لم يتوقف مجدي حتى بعد استقالته عن القيام بأنشطة إنسانية في مضمار الثورة السورية، ولعب دور الوساطة بين جيش الإسلام وعدد من الشخصيات العامة لتحرير مدنيين سوريين من الطائفة الدرزية بعد اختطافهم من قبل جبهة النصرة.[5]

تمكن مجدي من التخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة آيدن إسطنبول بدرجة امتياز وفي المرتبة الثانية على الدفعة وبفارق ضئيل جدا عن المركز الأول.

بعد تفوقه في جامعة آيدن إسطنبول حصل مجدي على منحة دراسية ضمن برنامج إيراسموس حيث التحق بجامعة Eötvös Loránd في هنغاريا، وبعد انتهاء البرنامج عاد إلى إسطنبول مجدداً.

في إطار سعيه للاستمرار في مشوار التحصيل العلمي وسعيه للحصول على منح دراسية للدراسات العليا، قام مجدي بمراسلة العديد من الجهات الأكاديمية والجامعات والمراكز البحثية، وبعد تواصلات مكثفة اختاره بروفيسور في مدينة مرسيليا، للمشاركة في بحث علمي حول الجماعات المسلحة والذي كان من المقرر تقديمه في مؤتمر في العاصمة القطرية الدوحة. سافر مجدي إلى فرنسا بعد حصوله على تأشيرة دخول صادرة عن القنصلية الفرنسية في إسطنبول، وكباحث زائر في معهد IREMEM في جامعة إيكس بمرسيليا أقام مجدي في مدينة مرسيليا في فرنسا مدة ثلاثة أشهر تقريبا، وقبل موعد عودته إلى اسطنبول بـ 5 أيام تم اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية.

تفاصيل اعتقال مجدي المريرة

في فجر يوم ٢٩-١-٢٠٢٠ وعند سيره في الطريق، اقترب من مجدي شخص وقاله له: أستاذ إذا سمحت، فظن مجدي أن الشخص يريد السؤال عن شيء ما، وبمجرد أن التفت مجدي، ضربه ذلك الشخص بلكمتين على عينيه، وبدأت فرقة مكونة بحسب تقديرات مجدي من ٤٠ شخصاً بعملية الاعتداء على مجدي واعتقاله، ونؤكد أن الفرقة كانت بلباس مدني، مما جعل مجدي يعتقد أنه يتعرض للخطف أو للاغتيال.

[5] https://twitter.com/MajdiNema/status/901080425677901824?s=20

تعرض مجدي لمختلف أنواع الضرب العنيف والخنق، وبعد أن علا صراخه، قام أحد أعضاء القوة الأمنية بوضع قبعة المعطف الذي يرتديه مجدي على وجه مجدي وخنقه ليكتم صوته، وكاد مجدي أن يفارق الحياة بسبب عملية الخنق، ولم يقم أي من أفراد القوة الأمنية بالتعريف عن أنفسهم أو الشرح لمجدي أنه يتعرض لاعتقال من السلطات الفرنسية، وعندما جرت القوة الأمنية مجدي إلى السيارة وقبل رميه داخلها قالت له شرطية فرنسية أنه رهن الاعتقال للاشتباه بارتكابه جرائم حرب في سوريا.

تم اقتياد مجدي إلى الغرفة التي كان يسكنها في مرسيليا من قبل القوة الأمنية لغرض تفتيشها، وطيلة عملية التفتيش، كان مجدي يتعرض للضرب والاهانات المتكررة من عناصر القوة الأمنية، كما التقط بعض عناصر القوة صورا لمجدي بغرض السخرية والتشفي.

عندما وصل مجدي إلى مركز الشرطة لم تتمكن الشرطية المسؤولة عن استلامه من التعرف على لون عيونه بسبب الضرب، وسألت مجدي بشكل مباشر: ما هو لون عيونك فأنا لا أستطيع تمييزها!

معاناة العائلة والصعوبات في توكيل محامي للدفاع:

لا تملك عائلة مجدي أي أقارب في فرنسا، كما لا يتحدث أي من أفراد العائلة اللغة الفرنسية، وكل ذلك كان سببا في الارتباك في التعامل مع نبأ اعتقال مجدي الذي وصل إلى مسامع العائلة بعد مدة من اعتقال مجدي.

كان من المستحيل تقريبا أن نفهم سبب اعتقاله واختفاءه وعدم تواصله مع والدته الذي كان يتواصل معها بشكل شبه يومي قبل اعتقاله، وحتى عندما تأكدنا من اعتقاله لم نستطع معرفة أسباب اعتقاله وما هي تهمته، ومما يضاعف صدمتنا أن جهة الادعاء والتي تضم مؤسسات حقوقية سورية لم تتواصل معنا كعائلة انطلاقاً من مبدأ تمكين المتهم وذويه من الدفاع عنه، أو تمكيننا كعائلة سورية من فهم القضية ولائحة الاتهام حتى نتمكن من إيجاد محامٍ وتوكيله في الدفاع عن مجدي.

بدأت العائلة وبمساعدة مجموعة من الأصدقاء برحلة البحث عن محام متخصص لتوكيله للدفاع عن مجدي، وبناء على اقتراح أحد الأصدقاء وصلنا إلى أرقام التواصل مع محام دولي

فرنسي اسمه Gilles Devers وتم الاتفاق على أن يزور إسطنبول للقاء العائلة على اعتبار أن أيا من أفراد العائلة لا يملك تأشيرة دخول إلى الأراضي الفرنسية.

تم اللقاء مع المحامي Gilles Devers في أحد فنادق مدينة إسطنبول، وسلمته العائلة مجموعة من الوثائق الخاصة بمجدي والتي يمكن أن تفيد في الدفاع عن مجدي، وإضافة إلى الوثائق تم تسليم المحامي مبلغ 10 آلاف دولار، بعد عودته إلى فرنسا توقف المحامي عن التواصل معنا كما لم يجب على أي من اتصالاتنا أو رسائلنا المتكررة.

اضطرت العائلة للبحث عن محام آخر وتم توكيله، وكانت أولى خطوات المحامي الجديد تقديم شكوى بحق الأستاذ Gilles Devers ، الذي لم يجب حتى لحظة إعداد هذا الملف على أي من اتصالاتنا أو اتصالات المحامي الحالي، وجدير بالذكر أن Gilles Devers يرفض حتى اللحظة إعادة الوثائق أو تسليمها للمحامي الحالي.

تحفظات العائلة على قاضية التحقيق وجهة الادعاء

على الرغم من الشعور بالخوف والقلق على مجدي بعد أن تأكدنا من اعتقاله، ومع شح المعلومات التي كانت تصلنا عن مجدي من قبل المحامي وعن وضع مجدي الصحي وموقفه في القضية، إلا أننا كان الشعور بالاطمئنان يغلب على العائلة لعدة أسباب رئيسية وهي يقيننا ببراءة مجدي من التهم المسندة إليه، ولاعتقادنا أن الدعوى تسير في بلد تصان فيه الحريات والعدالة وأن القانون يسمو فوق الجميع.

كل ذلك تبدد بعد أن سمحت قاضية التحقيق لمجدي - بعد أكثر من عشرة أشهر من اعتقاله – الاتصال بعائلته، حيث سيطر على العائلة شعور بالصدمة بعد أن زودنا مجدي بتفاصيل الاعتداء عليه واعتقاله وطبيعة التحقيق الذي جرى معه، والقرائن التي أكدها عن انحياز قاضية التحقيق لجهة الادعاء التي كانت ولا زالت تحاول إطالة مدة اعتقال مجدي على ذمة التحقيق من خلال إغراق الدعوى بالكثير من الملفات التي لا صلة لها بموضوع الدعوى.

وأبرز النقاط التي تجعل عائلة مجدي تتحفظ على أداء قاضية التحقيق وموضوعية جهة الادعاء هي:

- استغرقت قاضية التحقيق أربعة أشهر للتحقق من ملكية والدة مجدي لرقم الهاتف الذي قدمه محامي مجدي لها والذي يطلب مجدي الاتصال به، أربعة أشهر للتحقق من هوية صاحب رقم الهاتف الجوال في تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي إلى جانب فرنسا، والتي تجمعها مع فرنسا علاقات واتفاقيات تعاون على عدة صعد وهناك سفراء بين الدولتين، فكيف لقاضية التحقيق أن تدير تحقيقا مع مجدي حول قضايا كانت قد جرت في منطقة محاصرة قرب العاصمة دمشق التي قطعت فرنسا معها العلاقات الديبلوماسية منذ ٢٠١١ ؟ حتى مكتب الأمم المتحدة في العاصمة دمشق لم يكن بإمكانه الوصول إلى الغوطة الشرقية طيلة سنوات الحصار إلا في مرات قليلة جدا.
- ترفض قاضية التحقيق حتى اليوم الإفراج عن مقطع الفيديو الخاص بعملية اعتقال مجدي ورفضت كل طلبات محامي الدفاع المتعلقة بذلك، ولا نفهم سبب الرفض ولا يمكن لنا تفسيره إلا بأن التسجيل المصور سيظهر أن ما جرى مع مجدي كان أقرب لعملية اختطاف من عملية اعتقال بموجب القانون.
- تم التحقيق مع مجدي حول أسباب انشقاقه عن جيش النظام عدة مرات، تم التحقيق مع مجدي إذا كان مسلماً بالأصل أو اعتنق الإسلام لاحقا، تم التحقيق مع مجدي حول مسؤولية جيش الإسلام عن الهجوم الكيماوي في الذي وقع في الغوطة الشرقية في آب ٢٠١٣ وتم التحقيق مع مجدي عن دور تركيا والسعودية في سوريا، وكل ذلك يقودنا للتساؤل عن حقيقة الدعوى وعن نزاهة وموضوعية الإجراءات.
- قررت قاضية التحقيق قبول العديد من الأدلة من جهة الادعاء ضمن أقراص ذاكرة الكترونية، بينما رفضت مثيلاتها من جهة الدفاع، كما أن مجدي تعرض لتعذيب نفسي من قبل المحققين الذين هددوه بالسجن مدى الحياة خلال التحقيق.
- تضم جهة الادعاء مؤسسات تدافع عن حقوق الإنسان فرنسية وسورية، ونؤكد أن أياً من هذه المؤسسات - المحكومة بموجب القانون الدولي بمبادئ الإنسانية والحياد – لم تتواصل معنا كعائلة سورية لها كل الحق في الدفاع عن ابنها، كما لم تصدر أي إدانة لفعل الاعتداء على مجدي من قبل عناصر الشرطة الفرنسية ولم تطالب بالتحقيق

حول واقعة الاعتداء ولم تطالب بالإفراج عن التسجيل المصور لعملية الاعتقال بما يسمح بالتثبت من ادعاء مجدي بوقوع الاعتداء الوحشي عليه.

- عملت جهة الادعاء على إغراق الدعوى بملفات من شأنها إطالة مدة وجود مجدي في السجن على ذمة التحقيق، وهذا ثابت في محاضر الجلسات حيث وافقت قاضية التحقيق على ضم ملفات لا علاقة لها بالدعوى ومن المعلوم أن الملفات المقدمة باللغة العربية تستغرق وقتا طويلا في الترجمة والتدقيق، وريثما يتبين عدم علاقتها بالدعوى تمر أسابيع تلو الأسابيع ومجدي في سجنه، وعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت جهة الادعاء ملفات باللغة العربية تتضمن مقالات عن الانتخابات العراقية و لقاح كورونا، ويمكن التثبت من كل ذلك من محاضر الجلسات، هذا كله بالإضافة إلى أخطاء كارثية في الترجمة لملفات جهة الادعاء والتي كشفها الترجمان المحلف في المحكمة وهذا كله من شأنه إطالة أمد اعتقال مجدي على ذمة التحقيق وعدم إحالته لقضاء الحكم.

إخفاء مجدي ومنعه من الاتصال بعائلته مجدداً

بعد أن تجمعت لدى العائلة كل القرائن على انحياز قاضية التحقيق، وبعد أن وصلتنا صورة مجدي الصادمة والتي تثبت الاعتداء الوحشي عليه، وبعد أن اهتزت ثقتنا بسلامة إجراءات الدعوى، اتخذنا القرار بمشاركة كل ذلك مع الرأي العام.

أنشأت العائلة حساب على موقع تويتر نشرت عبره تلك الحيثيات وصورة مجدي بعد الاعتداء عليه، وعوضا عن إدانة الاعتداء على مجدي والسعي إلى التحقيق في ذلك، اتهم مدير مشروع التقاضي في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عبر حسابه الشخصي على موقع تويتر – أحد أطراف جهة الادعاء – عائلة مجدي بالكذب والتلفيق والتلاعب بالرأي العام.

وجدير بالذكر هنا أن عائلة مجدي لم تلجأ إلى الإعلام ولم تمارس أيا من الضغوط على جهة الادعاء أو الجهات الأخرى طيلة ثلاثة عشر شهرا، ايمانا من العائلة بمبدأ العدالة واعتقادا بسلامة إجراءات التقاضي، واعتقادا من العائلة أن مجدي تتم معاملته كمتهم بريء حتى تثبت ادانته، وأن قرار العائلة بالتحرك الإعلامي لم يحصل إلا بعد أن تجمعت القرائن لدينا بعدم صحة تلك الاعتقادات.

اتخذت قاضية التحقيق قرارا معاكسا كليا لما كنا نعتقد، حيث لم تقرر القاضية فتح تحقيق بحادثة الاعتداء على مجدي بل قررت منع مجدي من الاتصال بعائلته! وهذا يثبت أن القاضية لم تكن حريصة على القانون بقدر حرصها على الحد من قدرة عائلة مجدي الدفاع عنه.

حتى تاريخ كتابة هذه الحروف، أكثر من خمسين يوما مرت على منع مجدي من الاتصال بنا بقرار من قاضية التحقيق، ولعل السؤال الأبرز هنا: هل صيانة حقوق الإنسان والدفاع عنها يكون من خلال انتهاك حقوق الآخرين وإخفائهم ومنع الرأي العام من معرفة الحقيقة؟

في المقابل لم تتواصل جهة الادعاء معنا حتى اليوم، ولم تدن قرار القاضية منع مجدي من الاتصال بعائلته، وهذا كله يطرح التساؤل عن مدى سعي جهة الادعاء لصيانة حقوق الانسان.

رسالة عائلة مجدي إلى كل حريص على العدالة

إن عائلة مجدي تؤكد تمسكها ودعمها بمبدأ العدالة، كما أننا ومجدي لا نرفض مبدأ المحاسبة والمساءلة، بل أن العائلة قدمت ما تستطيع في سبيل طموح الشعب السوري في الحرية والكرامة والعدالة، وشقيق مجدي الأكبر قضى في سجن صيدنايا العسكري التابع لنظام الأسد خمس سنوات، ومجدي نفسه كان قد اعتقل في فرع فلسطين التابع لمخابرات نظام الأسد.

إلا أن العدالة واحترام حقوق الإنسان لا يتحقق بظلم الآخرين وتحميلهم مسؤوليات انتهاكات ليسوا مسؤولين عنها، ولا يكون احترام حقوق الانسان بانتهاك حقوق الانسان نفسها، ولا يجوز تسخير هذا النوع من القضايا في صراعات سياسية وأيدولوجية.
إننا نطالب كل حريص على العدالة وحقوق الإنسان باتخاذ موقف موضوعي وانساني من قضية مجدي، ونطالبكم بالضغط على جهة الادعاء للكف عن إغراق الدعوى بملفات غير ذات صلة بالدعوى ومحاولة تلفيق شهادات مزورة كما حصل خلال سير الدعوى وهو ما تثبته محاضر جلسات التحقيق، نطالبكم بمناصرة حقوق الإنسان والعدالة للجميع دون تمييز وضرورة الحفاظ على مبدأ العدالة للجميع.